آليات تكريس الإستقرار الداخلي في الدولة الأمة من منظور كيملكا - إسبانيا نموذجا -

الأستاذة: بن عبد الرزاق حنان
أستاذة مساعدة " أ " كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة محمد خيضر - بسكرة

الملخص:

تعمل الدولة الأمة جهدها لتحقيق استقرارها الداخلي الذي يعد رهانا ينبني على مجموعة من المبادئ مثل :تحقيق التنمية ، الإنتقال السلمي و المشروع للسلطة ، تعظيم الرضا الشعبي ...و هذا خوفا من خطر التشظي و الإنشطار .و لا يتأتى ذلك - من منظور كيملكا – إلا بتبني آليتين : الفدرالية اللاتماثلية ، التعددية الثقافية . أما الأولى فهي ترتبط بالشكل الذي يقود إلى التفاوت بين الوحدات الفرعية للدولة و هذا في الظروف الثقافية و العرقية ، و إن كان الأمر محدود ا دستوريا . بالنسبة للآلية الثانية فتشير إلى تبني مجموعة من السياسات المعنية بتوفير مستوى معين من الدعم للجماعات الإثنية و الثقافية غير المهيمنة سواء كانت تلك الجماعات من المهاجرين أم من الأقليات القومية أم من السكان الأصليين داخل الدولة .وفي هذا الإطار صنفت اسبانيا في مرتبة ضعيفة من حيث تطبيق تلك الآليات في ظل هشاشتها من جهة و زيادة التعصب و المطالب الإنفصالية من جهة أخرى .

Abstract:

The nation state is always working its efforts to achieve internal stability ; which is based on a set of rules : such as the achievement of development , and a peaceful transition of power operation , expand the popular discontent … fearing from fragmentation and fission . for the Kimilka perspective this can be only by adopting two mechanisms : asymmetric federalism or multiculturalism ,the first is linked to a way that leads to cooperation between the sub-units of the state and this is in the cultural and ethnic conditions , and this constitutionally limited . For the second mechanisms refers to the ethnic groups and cultural non – dominant groups , whether immigrants or from ethnic minorities or indigenous people within the state . In this framework . Spain is ranked poorly in terms of the application of these mechanisms in light of their vulnerability on the one hand and intolerance and separatist demands on the other.

مقدمة :

كثيرا ما يواجه المركز أطرافا متنافسة ساعية إلى الخروج من فلك هيمنته و سلطانه ، و لا سيما الأطراف المتباينة إثنيا .لهذا يكون المركز دائم المحاولة لإبتكار سبل جديدة أو تكييفها بغية الحد من المأزق الأمني الإثني الذي تتخبط فيه ، و دون لجوء منه إلى القوة المادية يعمل المركز قدما إلى إستمالة الأطراف المتباينة و المتصارعة و إبقاءهم تحت لواءه .

و عليه فإن انتهاج آليتي : الفدرالية اللاتماثلية ، التعددية الثقافية على هذا النحو قد يصبح سبيلا إلى تحقيق الإستقرار الداخلي و الأبعد من ذلك استمرارية وجود الدولة الأمة في إطار ما يؤكده دعاتها ، على أساس أنهما آليتان بإمكانهما ضمان الاعتراف بالتنوع الثقافي عبر التعامل معه على أنه واقع معيش في ظل المطالب المستمرة للإنفصال على اعتبار أنه تحدي تواجهه الدولة .

اسبانيا و كغيرها من الدول التي تعاني من مشكلة المطالب الإنفصالية و تحديدا في إقليمين لغويا "كتالونيا " و لغويا و عرقيا "الباسك " .عكفت على تطبيق تلك الأليتين و هذا بعد مرور مرحلة عصيبة من الحكم التسلطي بزعامة الدكتاتور فرانكو.

تبعا لذلك سوف يتم تسليط الضوء للإجابة عن الإشكالية التالية :

هل يمكن أن تكون آليتي الفدرالية اللاتماثلية و التعددية الثقافية ، سبيلا لتحقيق الإستقرار الداخلي و تلافي المطالب الانفصالية ؟.

و كفرضية مركزية للدراسة يمكن القول أنه :يعتقد أن انتهاج سياستي الفدرالية اللاتماثلية و التعددية الثقافية ، بغية استيعاب المطالب المتصاعدة للأطراف ، التي قد ترتقي إلى مصاف المطالب الانفصالية ومن ثمة الحفاظ على استقرارها الداخلي و على كيانها قيد الوجود الفعلي .

أولا : مفهوم الاستقرار الداخلي

1 – تعريف الاستقرار الداخلي: من الناحية اللغوية أصل كلمة "إستقرار" في اللغة العربية من الفعل" قر" و" القر " في المكان معناه : ثبت و سكن بحيث لا يعتريه اضطراب أو تغيير.[1]

أما في اللغة الأجنبي فيشير القاموس الفرنسي(Larousse):

إلى تشعب معاني كلمة الاستقرار "Stabilité "فهي تعني القاعدة المتينة أو الأمر الذي لا يثير الخوف .[2]

من الناحية الاصطلاحية : يعرف العديد من الباحثين الإستقرار الداخلي (internalstability)

بأنه : " الهدف الداخلي للأمن القومي ؛ ذلك أن معنى الأمن يتضمن دلالات الاستقرار و الهدوء ، كما يتناقض مع حالات التغير المستمر و العشوائي . حيث تتجلى معالمه في تحقيق التنمية ، الإنتقال السلمس و المشروع للسلطة ، تعظيم الرضا الشعبي من خلال تكريس مبدأ العدالة التوزيعية ، تحقيق الاستقلال الخارجي ..."

أما باري بوزان barry buzan) فهو يرى أن الاستقرار الداخلي : " هو أداة تحليلية أشمل (سياسيا ، اقتصاديا ، اجتماعيا) لعلاقة التطورات الداخلية المتعلقة بالأمن القومي ".

حيث يواصل تفسيره لتلك العلاقة بقوله : " هي علاقة مزدوجة تشمل : نفقات الأمن القومي أو متطلبات تحقيقه و انعكاساته على البنية الداخلية ".[3]

مما سبق يمكن أن نستشف العديد من العناصر الرئيسية لإتمام الدلالة المعمقة لمعنى الاستقرار الداخلي :

- أن الإستقرار كقيمة تسعى النظم السياسية تحديدا للحفاظ عليها ، بل و العمل على تطويرها . فلا ينبغي أن ينفصل مضمون الإستقرار عن المحيط الثقافي و لا يتأتى ذلك إلا بمسايرة أنماط السلوك الاجتماعي للقيم السائدة .

- نسبية الإستقرار فهو يتطلب بحث الظروف التي تساعد على تحقيقه ، مع الإيمان بفكرة مفادها أنه : لا وجود لدولة تتمتع بالإستقرار التام و المطلق .

- للإستقرار نمطين : حقيقي (طبيعي) و ظاهري (مصطنع) ، أما النمط الأول فهو يتسم بالتوازن و يتم من خلاله استيعاب عدم الإستقرار الداخلي ليبلغ نقطة التوازن ، بالنسبة للنمط الثاني فهو يرفض التغيير في مختلف مستوياته .[4]

- أن تحقيق الإستقرار هو بحد ذاته عملية إيجابية (ضبط) ؛ فهي تتضمن معاني التحكم ، التوجيه و الإرشاد لمختلف النشاطات سواء في المجال السياسي ، الاجتماعي ...

- إن إمكانية تحقيق الإستقرار الداخلي يعد من المتغيرات الهامة التي تؤثر بشكل واضح على صلابة الدولة و قدرتها على الصمود و مواجهة الاعتداءات التي تتعرض لها هذه الأخيرة .[5]

- إن عملية تحقيق الإستقرار الداخلي – في مضمونها – ذات سمة تكاملية فهي تشمل عدة جوانب : اجتماعية ، اقتصادية ترتبط كلها بالجانب السياسي ؛ ذلك أن فرصة النظام السياسي لإنجاز أهداف التنمية تزداد كلما تمتع بالشرعية و الرضا الشعبي و كلما اتبع نظاما أكثر عدالة في التوزيع .[6]

و كإستنتاج يمكن رصد التعريف الإجرائي التالي : "الإستقرار الداخلي هو عملية التغير التدريجي المنضبط التي تتسم بتضاؤل العنف و تزايد الشرعية و الكفاءة في قدرات النظام ، و ذلك باللجوء إلى الأساليب السياسية و الدستورية و العمل على الاستجابة للمطالب المقدمة و النابعة من البيئتين الداخلية و الخارجية دون اللجوء الواسع للعنف ".

2 – مقومات الإستقرار الداخلي :

يبرز الإستقرار الداخلي في الدولة الأمة كمنتج نهائي أو محصلة عوامل رئيسية تؤثر بشكل واضح في تحديد البنية المجتمعية للدولة ، ذلك أن الإستقرار – كمفهوم – يرتكز على مجموعة من المقومات الرئيسية :

أ – الشرعية السياسية : في إطار تحديد درجة الإستقرار الداخلي يمكن ضبط نمطين من الشرعية ، أما الأول فهو مرتبط بمبدأ الفعالية و الثاني بمبدأ القوة .

/الشرعية و مبدأ الفعالية : تشير الشرعية - من منظور الإستقرار الداخلي – إلى اتفاق نمط توزيع القيم و الأدوار مع قواعد و ضوابط الثقافة السياسية العامة لكل جماعة ، من خلال تبيان أشكال الولاء ، الطاعة و التأييد . أما الفعالية فهي تعني قدرات النظام على تحقيق الأهداف القومية و حفظ الإستقرار الداخلي .

و عليه تبدو العلاقة التفاعلية بين الشرعية و الفعالية سلبا أو إيجابا ، كما أنهما معا يرصدان مستوى الإستقرار في جميع المجالات السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية .و نتاج ذلك يمكن تحديد الحالات التالية :

الأولى : حين تتمتع الدولة بدرجة عالية من الإستقرار الداخلي و هي حالة مثالية من الشرعية و الفعالية على السواء .

الثانية : ترتبط بوجود نظم ذات درجة عالية من الفعالية ولكن شرعيتها منخفضة ، و تمثل النظم التي تشهد مرحلة انتقالية . كما أنها غير مستقرة نسبيا و لكنها تميل إلى الإستقرار.

الثالثة : تمثل نظما ذات درجة عالية من الشرعية و منخفضة الفعالية ، و هي كذلك نظم انتقالية و غير مستقرة و تميل أيضا إلى الإستقرار.

الرابعة : و هي نظم ذات درجة منخفضة (نسبيا) من الفعالية و الشرعية و تتسم بعدم الإستقرار إلى أقصى درجة .[7]

/ الشرعية و القوة : اعتبر فيبر أن القوة تعد مركز العمل السياسي و المحدد الرئيسي

لوجود الدولة ، التي من خلالها يمكن إدارة الصراع الأزلي سواء بين الأفراد أو الجماعات داخل

الدولة . و لكن مسألة تدعيم الشرعية لا ترتبط بحاجة النظام الكبيرة إلى استخدام القوة بشكل مفرط ، إنما تتدعم بتزايد الوسائل الشرعية في حفظ النظام و بالتالي ضمان الأمن .[8]

ب – التنمية الاقتصادية : تستهدف التنمية الحقيقية الوفاء بالحاجات الأساسية للمواطنين ، أما عن تلك الحاجات فهي ذات طبيعة ديناميكية تتطور بشكل مستمر و هذا تبعا لمستويات المعيشة

بالنسبة لمسألة إشباع الحاجات الأساسية فهي تعد من صميم عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، بل تعتبر آليتها .كما أنها ترتبط بالأمن الفردي و حتى القومي و من ثمة فهي تعمل على تكريس الإستقرار الداخلي . و في هذا الشأن ينبغي الإشارة إلى أن الأمن لا يعتمد على إشباع الحاجات المادية الملحة و حسب ، و إنما يستدعي الشعور بالطمأنينة في إشباع الحاجات الأخرى كفرص العيش و العمل ، و تحقيق العدالة التوزيعية لتلك الحاجات .[9]

ج – العدالة التوزيعية : العدالة من المفردات التي تعرف بدلالة ضدها بمعنى الظلم ، و هي ترتبط بمبدأين أساسيين هما :

وجود قاعدة لسلوك مشترك بين الناس تهدف إلى تحقيق الخير العام لهم .

توفر الرغبة في فرض العقاب على أولئك الذين ينتهكون تلك القاعدة.[10]

و على مستوى المجتمع المتنوع إثنيا يشير كميلكا) إلى وجود اتجاهين رئيسيين في التعامل بشكل عادل و هما :

1 – الاتجاه الذي يعبر عن العدل الاجتماعي عن طريق ضمان الحقوق المدنية و السياسية الأساسية للقوميات كالحق في التصويت ، شغل المناصب العامة ، حرية التعبير ...التي يجسدها دستور محايد إثنيا ، تغيب فيه التمايزات بين الأفراد و الجماعات .

2 – الاتجاه الذي يعالج فكرة العدالة من خلال التعامل مع الأقليات بشكل خاص ، حيث يدمج فيها بين حقوق الإنسان التقليدية و الحقوق الجماعية للأقليات .[11]

و عليه تتجلى كل من : الشرعية السياسية ، التنمية الاقتصادية ، العدالة التوزيعية كمتغيرات رئيسية في التأثير على درجة الإستقرار الداخلي للدولة الأمة ؛ بحيث تبرز العلاقة الطردية الإيجابية بين تحقيق درجة أكبر لتلك المقومات (كلها أو إحداها) و بين مستوى الإستقرار الداخلي ، ذلك أن الارتباط بين المقومات واضح .

3- مصادر الإستقرار و عدم الإستقرار الداخلي في الدولة الأمة :

أولا: مصادر الإستقرار الداخلي : يعتبر كميلكا أن الإستقرار الداخلي يعد حجر الزاوية لنجاح أي مشروع لكل دولة و بالأخص الدولة الأمة ، و منه يرى هذا الأخير أن هناك بواعث لإستقرار الدولة الأمة تنبني على فكرة جوهرية مفادها وجود " الوحدة الاجتماعية " التي ترصد الهوية المشتركة ؛

فشعور الفرد بالانتماء إلى جماعة ما و تمتعه بعضوية هذه الجماعة من شأنه أن يشكل أساس الوحدة الاجتماعية .[12]

و لتوليد الشعور بالهوية المشتركة داخل الدولة الأمة ينبغي احترام و الإيمان بوجود العناصر التالية :

1 – عنصر التاريخ : عنصر مهم فهو يشكل خلفية كامنة تزود الجماعات بالرموز و الأفكار المرجعية التي يمكن بها فهم ما يواجهها من مشاكل ، إلى جانب ذلك يبرز مظهر الرغبة في العيش بصورة مشتركة .

2 – عنصر تعليم المواطنة : يرى كيملكا أنها وسيلة مثلى لتوليد الهوية المشتركة و الشعور الموحد لدى المواطنين بالانتماء إلى المجتمع نفسه ، كما يسهم في تأكيد الربة في مواصلة العيش سوية .و هو ما يستدعي و بشكل ملح مراجعة النظام التعليمي بأكمله داخل الدولة ، مع تضمين مواد تتعلق بالأدب و التاريخ ذات صلة وثيقة و منسقة بالأقليات القومية و كذلك السكان الأصليون و المهاجرين على السواء .

و منه يدعو كيملكا إلى ضرورة تضمين النظام التعليمي للدولة عناصر مهمة منها :

_ حس العدالة :تشير إلى القدرة على فهم حقوق المواطنين داخل الدولة أيا كانوا .

_ تكريس التسامح و الكياسة بين الأقليات.

_ الشعور المشترك بالتضامن و الموالاة .

ثانيا : مصادر عدم الإستقرار الداخلي :هي متعددة يمكن حصرها في :

1 – مشكلة الولاء لدى الإثنيات : تنبع من شعور الأقليات القومية بأنها شعوب مميزة و أن وجودها سابق لوجود الدولة التي تنتمي إليها حاليا ،و بالتالي فإن مسألة ولاءها لجماعتها يعد أمرا أساسي و منطقي ، و سلطة الدولة لا يمكن أن تكون لها الأسبقية على سلطة الجماعات الإثنية المكونة للدولة نفسها .

يشير كيملكا في هذا الصدد إلى أن السلطات و المؤسسات السياسية التي تتمتع بها كل جماعة ، إنما تجسد التباين الثقافي بعينه ، و بهذا تبدوا الدولة الأمة و نظامها الفدرالي كإتفاق شراكة بين الأطراف و حسب .

2 – المطالب الإنفصالية عن المركز: تعد الطريقة التي من خلالها يتم توزيع السلطات بين المستويين الفدرالي و المحلي قضية محورية ، حينما ينجر عنها خلافات ، بل و مشاكل صعبة الحل ؛ ذلك أن بعض الأقاليم الفرعية ستسعى جاهدة للحصول على سلطات متفاوتة من حيث القوة و هو ما عبر عنة كيملكا بقوله : " إن الفدرالية يمكن أن تعمل تعقيد قضية متفجرة أصلا ، ألا و هي قضية تعيين حدود الإقليم الذي يمكن أن تنتزعه الجماعة المنفصلة عن الدولة ".[13]

الفدرالية اللاتماثلية والتعددية الثقافية مشروع الدولة الأمة للإستقرار الداخلي

– من منظور كيملكا :

أولا : آلية الفدرالية اللاتماثلية : اعتبر العديد من الباحثين أن الفدرالية هي آلية بامكانها إدارة التعدد الإثني داخل الدولة ، و في مقدمتهم "لاري دايموند" حينما اعتبرها : " تنظيم سياسي تتوزع فيه أنشطة الحكومة بين حكومة مركزية و حكومات محلية ، بالشكل الذي يتيح لكل نمط من هذه الحكومات القيام بأنشطة تتخذ على أساسها قرارات نهائية ".[14]

أما كيملكا فيرى أنها وسيلة تعقد الأمر ، لذا فالمقترح التالي – في اعتقاده – هو الأنسب و الذي من خلاله يمكن تجنب تمزق الدولة من جهة كما أنه يكيفها مع طموح الجماعات الإثنية في نيل الإستقلال ,و عليه يدعو كيملكا إلى ضرورة تبني الدولة الأمة لفكرة الفدرالية اللاتماثلية كشكل لنظام الحكم الذي يوفر من خلال مؤسساته الديمقراطية و التمثيلية طرق التعامل مع التنوع الإثني و سبل الحفاظ على كينونة الدولة .

تجدر الإشارة إلى أن مصطلح الفدرالية اللاتماثلية قد تمت صياغته لأول مرة من طرف " تالرتون " في دراسته المنشورة عام 1965 بعنوان " التماثل و اللاتماثل باعتبارهما من عناصر الفدرالية " ؛ حيث ينشأ هذا النظام بفعل التفاوت بين وحداته الفرعية في الظروف الثقافية و الديمغرافية و بالشكل الذي يقود إلى تفاوتها في السلطة و النفوذ ، سواء من حيث علاقاتها بعضها ببعض أو من حيث علاقاتها بالسلطة الفدرالية .و لكن كيملكا يرى أن عدم التماثل الدستوري ينبغي أن يكون محدودا ؛ ذلك أن وجود عدم تماثل كبير من شأنه أن يطرح تحديات في إدارة النظام الفدرالي .

أما النماذج التي بدت رائدة في تبني مثل هذا الشكل من الفدرالية نجد : كندا – بلجيكا – اسبانيا – روسيا – ماليزيا – البوسنة و الهرسك – جزر القمر .

بالنسبة للنموذج الكندي ، فقد تمتعت مقاطعة كيبيك عمليا بترتيبات غير مدونة دستوريا مع الحكومة الفدرالية الكندية ، التي منحتها سلطات مختلفة عن تلك التي تحصلت عليها الأخرى ، و إن كانت عادة متناسقة بعض الشيء .أما ماليزيا فحينما ضمت كل من ولايتي : صباح ، سراواك إلى الاتحاد الفدرالي عام 1963 ، فقد عبرت عن الاعتراف بخصوصيات معينة في كيانها السياسي ، الإداري ، الاقتصادي و الثقافي (التعليمي و اللغوي) .غير أن هذا النوع من عدم التماثل الدستوري كان محدودا .كما شاركت اسبانيا في ترتيبات دستورية ثنائية في إعطاء سلطات خاصة لمجتمعات الحكم الذاتي التي كانت لها امتداد تاريخي منذ القدم مثل : إقليم الباسك و كذلك إقليم كتالونيا .[15]

و لكي يدعم كيملكا فكرته عن الفدرالية اللاتماثلية فهو يحدد كيف توزع الوحدات الفرعية بالشكل التالي :

1 – **الوحدات ذات الأساس القومي** : و هي الوحدات الفرعية التي تجسد رغبة الأقليات القومية في المحافظة على ذواتها باعتبارها متميزة ثقافيا ، و متمتعة بالإستقلال الذاتي سياسيا ، ما

يضمن الاعتراف بحقوقهم الثقافية و اللغوية غير الإقليمية ؛أي الإعتراف بها خارج نطاق وحداتهم ذات الأساس القومي ،و هو ما سوف يجنبهم التهميش أو الاستيعاب القسري .[16]

2 – **الوحدات ذات الأساس الإقليمي**: و هي الوحدات التي تتكون منها الدولة ، حيث تمثل جماعة قومية واحدة يتم من خلالها نشر و كذلك توزيع السلطات استنادا إلى الأساس الإقليمي و حسب .

3 – **الوحدات العاملة خارج النظام الفدرالي** : و هي وحدات فرعية ذات أساس قومي و لكنها تعمل خارج نطاق النظام الفدرالي ؛ نظرا لإستحالة أن تشكل أقلية صغيرة الحجم الأكثرية في إحدى الوحدات الفرعية التي تهيمن عليها قومية أخرى ،فإن بمقدور هذه الأقليات القومية الصغيرة الحجم أن تتحصل على الاستقلال الذاتي ،و لكن ينبغي منحها مكانة سياسية خاصة ، ليست بفدرالية أو شبه فدرالية بحيث تتخذ عدة صيغ منها : الكومنوالث ، الفدراسية ، المحميات ،كي تكون بذلك غير خاضعة لهيمنة أية وحدة فرعية و مرتبطة مباشرة بمركز النظام الفدرالي .[17]

و عليه يمكن القول أن الفدرالية اللاتماثلية كآلية يمكن أن تضيف فعلا قدرا واسعا من المرونة في الاستجابة للمطالب الإثنية المختلفة ، كما أنه يفسح حيزا للتنوع بشكل يسهم في تخفيض احتمال نشوب صراعات داخلية مستديمة .

ثانيا : آلية التعددية الثقافية: يرى كيملكا أن التعددية الثقافية مفهوم جامع يشمل بين ثناياه مجموعة من السياسات المعنية بتوفير مستوى معين من الدعم للجماعات الإثنية و الثقافية غير المهيمنة ، سواء أكانت تلك الجماعات من : المهاجرين أم من الأقليات القومية أو من السكان الأصليين داخل الدولة .

و في هذا الشأن يدرج كيملكا تعريفا موضحا للتعددية الثقافية في قوله : " إنها الرؤية التي لا ينبغي فيها للدول أن تدعم وحسب تلك المجموعة المألوفة من حقوق المواطنة العامة المدنية منها و السياسية ... و التي يستهدف من خلالها الإعتراف بالهويات المميزة و مطامح الجماعات الإثنية الثقافية و التكيف معها " .[18]

بالنسبة للمبادئ التي تستند إليها هذه الآلية أو السياسة فهي :

- المبدأ الأول : مبدأ التعايش ما بين الثقافات المتباينة للجماعات المتمايزة عن بعضها البعض ، ففي المجتمع الفسيفسائي يكون الفرد منتميا إلى الدولة و المجتمع الأكبر بصورة غير مباشرة ، و ذلك فقط من خلال عضوية الفرد المسبقة في جماعته الثقافية .

- المبدأ الثاني : هو مبدأ المساواة ما بين المكونات الثقافية للمجتمع ، بحيث يقضي ذلك باحترام شتى الجماعات المكونة للمجتمع ثقافات بعضها البعض حتى يتاح للأقليات إمكانية التعبير عن ثقافاتها و ممارستها من دون أن تعاني الحرمان من جراء التعصب و التمييز العرقي ، كما يشتمل هذا المنظور التعددي في التعامل مع التنوع الثقافي على .

- المبدأ الثالث :مبدأ الحفاظ على التباينات الثقافية و إيجاد حلول للحرية الثقافية ،وهو يقتضي وجود إجماع على المثل و القيم و المعتقدات الأساسية المتباينة .[19]

أما الجماعات المعنية بهذه السياسة فإن كيملكا يحددها في ثلاث :

1 – سياسة التعددية الثقافية تجاه المهاجرين : يرى كيملكا أن فئة المهاجرين ليست بإمكانها انتهاج مشروع بناء أمة خاص بهم ، و لهذا فلن يكون أمامهم من سبيل سوى الإندماج جهد إمكانهم . أما الدولة المعنية فالإنصاف سيغدوا من أولوياتها ،عبر توفير البيئة الثقافية الملائمة لتمكين المهاجرين ثقافيا و تتكيف معهم على هذا الأساس .[20]

أما عن طبيعة هذه السياسة فهي "تجميعية " أو "مختلطة بحسب كيملكا ، و هي تتسم بهذا الوصف استنادا على :

- عدم استهدافها فصل الأقلية عن المجتمع الأكبر مع محاولة تحقيق "الوحدة في التنوع ".

- تعزيز التعددية داخل نطاق الجماعات المهاجرة نفسها من خلال تشجيع الاندماج في المجتمع المدني .

2 – سياسة التعددية الثقافية تجاه السكان الأصليين : يعتبر كيملكا أن السكان الأصليين يختلفون كليا في طريقة حياتهم عن الأكثرية المهيمنة ؛ لذا ينبغي الأخذ بخصوصيتهم التاريخية و الثقافية في الحسبان مع ضرورة منحهم الاستقلال الذاتي في المناطق التي يعتبرونها وطنهم التاريخي داخل نطاق الدولة ، مع محاولة إنشاء نظام قانوني قائم على العادات و التقاليد المحددة في إطار حقوق الإنسان العالمية .

3 – سياسة التعددية الثقافية تجاه الأقليات القومية: يرى كيملكا أن العديد من الدول تعاني من مشكلة عدم اندماج الأقليات القومية التي تعمل على تبني خطاب القومية للتعامل مع مشروع بناء دولة الأكثرية .[21]

يتميز هذا الخطاب بجملة من الخصائص نذكر منها :

أ – التمتع بمكانة معينة في ظل القانون الدولي ، وهذا بالإستناد على فكرة مفادها أن للأمم و الشعوب الحق في التمتع بمطالب الإستقلال الذاتي .

ب- يضفي خطاب القومية الذي تتبناه بعض الأقليات بعدا تاريخيا و أن مطالبها ليست مجرد انتزاع السلطة السياسية من الأكثرية المهيمنة ، بل هي امتداد لتاريخ متواصل من المقاومة ، و خلافا لحال المهاجرين تعمل الأقليات القومية للحصول على أي شكل من أشكال الاستقلال الذاتي .

ج – يعمل هذا الخطاب على تحقيق التوازن في حيازة السلطة بين الأكثرية و الأقليات القومية ؛عبر تحويل تعريف الأقلية من ثنائية التفوق – الدونية إلى الشراكة المتكافئة داخل الدولة .[22]

ومنه يفضي الاعتراف بالخطاب القومي للأقليات – وفق كيملكا – إلى اعتبار الدولة " دولة متعددة القوميات "عن طريق الإعتراف بلغة الأقلية و اعتبارها من اللغات الرسمية للدولة ، بالإضافة

الاهتمام الرسمي بعادات الأقلية و تقاليدها و بتاريخها القومي ، أساطيرها القومية ، ديانتها القومية ... و ما إلى ذلك ، و لا يتأتى ذلك إلا بإتباع سياستين أساسيتين هما :

1 -سياسة التفضيل الإيجابي : الغاية منها مواجهة الآثار المتراكمة الناتجة عن التمييز العرقي المؤسسي ،التي تتخذ شكل التفاوت و الظلم الاجتماعي داخل البنية المؤسسية ،حيث تقصى على إثرها الأقليات عن حيازة وظيفة ما أو حتى الترقي فيها سواء أكانت تلك الآثار الإقصائية مقصودة أم غير مقصودة .و في هذا المقام يستشهد كيملكا بالنموذج الكندي الذي استخدم رسميا تسمية " عدالة التوظيف بدلا من تسمية "التفضيل الإيجابي " ، حيث عملت الدولة الكندية على إصدار تشريعين أساسيين ليكونا الأساس القانوني لهذه السياسة ،و هما : قانون حقوق الإنسان الكندي الصادر في عام 1976 و قانون التأمين ضد البطالة الكندي الصادر في عام 1977 .

2 – الإستقلال الذاتي الإقليمي : الهدف من تبنيها استيعاب مطالب الأقليات القومية ؛ حيث تغدوا بذلك الحكومة الإقليمية المنتخبة هي المسؤولة عن تطوير موارد إقليمها الطبيعية ، بالإضافة إلى الإشراف على مجالات الصحة و التعليم و الخدمات الاجتماعية و الضرائب و ذلك بما ينسجم مع الخصائص الثقافية و اللغوية المميزة لها .

و عليه يرى كيملكا أن مسألة نيل حقوق الإستقلال الذاتي هو حق لا مناص منه ، أما الدولة فتدرك ذلك .كما أن كيملكا لا يمانع فكرة أن تنال الأقلية القومية حق الاستقلال التام أي الإنفصال عن الدولة إذا أرادت ذلك ، والمبرر هو أن استيعاب الأقليات القومية قسرا و حرمانها من الاستقلال الذاتي قد يرقى إلى مصاف المطالب الانفصالية كما يعزز شعورها بخصوصيتها .[23]

وقد أفرزت سياسة التعددية الثقافية جملة من النقاط اعتمدت بدرجات متفاوتة بين الدول :

1 – التأكيد الدستوري أو التشريعي أو البرلماني على التعددية الثقافية على المستويين المركزي و الإقليمي ، أو أيهما ،و على مستوى البلديات .

2- تبني التعددية الثقافية في المنهج المدرسي .

3 – إدراج تمثيل الأقليات العرقية و مراعاتها في إطار مهام وسائل الإعلام العامة أو إصدار التراخيص لها .

4 – الإعفاء من قواعد اللباس ،على سبيل المثال : السماح للسيخ بارتداء العمامات بدلا من الخوذات الواقية أو القبعات المدرسية و الإعفاء من القوانين التي تمنع الاتجار أيام الآحاد و ما إلى ذلك.

5- السماح بإزدواجية الجنسية .

6 – تمويل تنظيمات الجماعات العرقية من أجل تشجيع الأنشطة الثقافية .

7- تمويل التعليم ثنائي اللغة أو التعليم باللغة الأم .

8 –اتخاذ إجراءات إيجابية لمصلحة الجماعات العرقية .

و إن كانت هذه القائمة محل جدل و بالأخص في البند الأخير ، إلا أن كيملكا و بعض الباحثين في هذا الشأن قد أقدموا على تصنيف بعض الدول التي سعت إلى تطبيق تلك المبادئ ضمن ثلاث مستويات هي :

- قوي : استراليا ، كندا .

- متوسط : بلجيكا ، هولندا ، نيوزيلندا ، السويد ،المملكة المتحدة ،الولايات المتحدة الأمريكية .

- ضعيف : النمسا ، الدنمارك ، فنلندا ،ألمانيا ،اليونان ،ايرندا ، إيطاليا ،النرويج ، البرتغال ،اسبانيا ، سويسرا .

و على ضوء ما تقدم يمكن القول أن العمل بآليتي : الفدرالية اللاتماثلية و التعددية الثقافية يجعل التنظيم السياسي و الإداري للدولة مكرسا لحقيقة التنوع و التعدد الإثني و الثقافي وذلك بغية :

- حماية الدولة من خطر التشرذم من خلال تجنب انفصال القوميات .

- الحفاظ على التنوع القائم مع مواجهة مشاكل التهميش و الاستيعاب القسري .[24]

المحور الثالث : آليات تحقيق الاستقرار الداخلي في اسبانيا :

اسبانيا إحدى دول شريط الجنوب الغربي لأوربا ، تحتل أكثر من أربعة أخماس شبه جزيرة ايبريا ،تحتوي أزيد عن 17 مقاطعة و هي كغيرها تصنف ضمن الدول متعددة القوميات ؛فهي تجمع بين عدة أقاليم تختلف من حيث اللغة (ما يقارب ثماني لغات)، التقاليد، الإحساس الذاتي بالتميز الذي يرقى في بعض الأقاليم إلى مستوى المطالبة بالإنفصال من مواطنها : كتالونيا ، غاليسيا أما أشدها ففي إقليم الباسك .

تاريخيا و تحديدا في القرن العشرين عانت اسبانيا من حرب أهلية دامت ثلاث سنوات (1936-1939) ، بينما عانت أكثر الأقليات القومية في اسبانيا خلال فترة حكم فرانكو (1939-1975) الذي كان دكتاتوريا حرم العديد من الأقليات من الإمتيازات الاقتصادية التي سبق و أن حصلوا عليها و نخص بالذكر إقليمي : كتالونيا ، الباسك ، كما ألغى جميع خصوصياتهم سواء اللغوية (اللغة الكتالونية ، اللغة الباسكية) ، بالإضافة إلى منعهم من ممارسة عاداتهم و تقاليدهم العريقة .

و قد أدت تلك الممارسات إلى نمو الشعور القومي لكل أقلية الذي ارتقى إلى مصاف المطالب الإنفصالية ، ومن المؤكد أن هذا الشعور جذوره ممتدة إلى نحو مائتي سنة و كانت عنيفة في إقليمي : كتالونيا و الباسك اللتان كانتا شبه مستقلتين ، متخذة طابعا سياسيا اقتصاديا شعاره " الله و الشرائع القديمة على أساس عقيدة تقليدية و مذهب كاثوليكي متصلب و متطرف ".[25]

1- اعتماد سياسة الفدرالية اللاتماثلية في اسبانيا : في منتصف السبعينيات من القرن العشرين ، تخلت اسبانيا عن سياسة الاستيعاب القسري تجاه الجماعات الإثنية التي تم تبنيها من

طرف الدكتاتور الاسباني فرانكو الذي كان شعاره "يفضل اسبانيا حمراء على اسبانيا مجزأة "، متبنية و نحو غير مسبوق نهج الفدرالية اللاتماثلية و هذا بموجب الدستور لسنة 1978 وصفت اسبانيا من خلاله بأنها " دولة الأقاليم المستقلة "،و بالتالي فهي لا تتصف بأنها دولة فدرالية محضة بل هي شبه فدرالية ؛ذلك أنه من ناحية توجد مستويات مختلفة للاستقلال في بعض الأقاليم و من ناحية أخرى تتمسك الدولة بالسلطة المركزية و بوضعها ككيان مستقل و معارض للطموحات الانفصالية .

و بهذا يصف كيملكا الحالة الاسبانية بأنها تتخذ عمليا شكل " شبه فدرالية لاتماثلية " ،حيث تتمتع عيها الوحدات الفرعية ذات الأساس القومي و الثقافي المتميز بسلطات أكبر و أوسع مقارنة بالوحدات الإقليمية الأخرى ،و نخص بالذكر إقليمي : الباسك و كتالونيا ، و هذا هو عينه المنظور الذي يركز عليه دعاة التعددية الثقافية ،المتمثل في كون العدالة تقتضي ألا يحظى المتباينون ثقافيا و /أو عرقيا بحقوق متساوية و إنما بحقوق متفاوتة مع الميل إلى صالح الجماعات الاثنية بالنظر إلى تمايزها ثقافيا أو عرقيا .[26]

2-اعتماد سياسة التعددية الثقافية في اسبانيا : و تشمل :

أولا – الاستقلال الذاتي الإقليمي : بدت الغاية من تبني مبدأ الاستقلال الذاتي الإقليمي استيعاب مطالب بعض الأقليات القومية ،مع محاولة التفهم السليم لمشكلة المطالب الانفصالية بالاستناد إلى دستور1978 الذي ورد فيه :

أ- معالجة مشكلة النزعات الإقليمية علاجا واعيا ، فهو و منذ البداية لم يستخدم مفهوم اللامركزية الإدارية و إنما استخدم مفهوم الحكم الذاتي للجماعات القومية المختلفة في اسبانيا ،و طبقا لهذا الدستور فإن إقليما : الباسك و كتالونيا يعتبران من أكثر الأقاليم تمتعا بالحكم الذاتي .

ب- تغدوا الحكومة الإقليمية المنتخبة المسؤولة عن تطوير موارد إقليمها الطبيعية و الإشراف على مجالات الصحة و التعليم و الخدمات الإجتماعية و الضرائب ...و ذلك بما ينسجم و الخصائص الثقافية المميزة لسكان كل إقليم على حدا و هو ما تؤكده المادة رقم 148 من الدستور الإسباني .

ثانيا- سياسة التعدد اللغوي : أنشأ القانون العضوي العام لنظام التعليم في اسبانيا عام 1990 نظاما تعليميا لا مركزيا و أتاح لمختلف الأقليات القومية أمر اختيار محتوى مقررات الدراسة فيها ، و هذا طبعا بعد إعلان قوانين الحكم الذاتي لبعض الأقاليم الاسبانية و الاعتراف صراحة بالواقع التاريخي المتعدد اللغات .

على مستوى إقليم كتالونيا : كان الحرص واضحا على إعطاء أهمية لمسألة التعددية اللغوية في كتالونيا لعدة الأول اعتبارات :

1 – أهمية القطاع السياحي في الإقليم و 2 – عملية الاندماج الأوروبي و 3 – العملية السريعة لتدويل الاقتصاد الكتالوني و 4 – قدوم أكثر من 1,3 مليون مهاجر في العقد من القرن 21 ينتمون إلى بلدان أمريكية و باقي بلدان العالم الناطقة بالاسبانية .

و عليه لم تعمل كتالونيا على ترسيخ اللغة الكتالونية و حسب بل سعت إلى الضغط على الحكومة المركزية من أجل الاعتراف بلغاتها المحلية ، و هو ما حدث فعلا من خلال التصويت على القانون الجديد للاستقلال الذاتي 2006 ، الذي أصبحت في إطاره لكتالونيا لغة رسمية ثالثة و هي : لغة فالداران ،كما كان البرلمان الكتالوني قد نظم الوضعية الرسمية للغة الأوكسيتانية في سبتمبر 2010 ، لكن القرار علق من المحكمة التشريعية الإسبانية بطلب من الحكومة الاسبانية ،و هو الأمر الذي يؤكد أن إقليم كتالونيا يخطط لإنفصال حقيقي عن اسبانيا و بكل المقاييس (الاقتصادية ، السياسية ، الثقافية – التعليمية).

على مستوى إقليم الباسك : أصدرت حكومة إقليم الباسك خلال السنوات العشرين الماضية الكثير من النصوص بشأن التخطيط اللغوي و بسياساتها اللغوية ، من بينها : قانون التوحيد اللغوي 1982 ، اتفاق تعزيز اللغة الباسكية 1991 الذي نظم بموجبه مسح كل خمس سنوات بهدف معرفة المهارات اللغوية للغة الباسكية .[27]

الخاتمة :

لا تعد آلتي :التعددية الثقافية و الفدرالية اللاتماثلية حلا سحريا أو وصفة للمعالجة النهائية و إنما بإمكانهما أن تحققا الاستقرار الداخلي في الدولة الأمة بشكل نسبي فهي سمة ملازمة للاستقرار الداخلي .

إن تطبيق هاتين الآليتن في بعض الدول وفي مقدمتها كندا و استراليا و نجاحهما في ذلك ،لهو الدليل الواضح في القدرة على إمكانية استيعاب التعدد الإثني داخل الدولة ، و لكن لا يتأتى ذلك إلا بالتعامل المرن، و هو الأمر الذي سعت إلى تفعيله إسبانيا عن طريق تبني جملة من السياسات بالتركيز على السياسة اللغوية و التعليمية على مستوى إقليمي الباسك و كتالونيا في إطار آلية التعددية الثقافية ، و عن طريق تكريس آلية الفدرالية اللاتماثلية من خلال تمييز الأقاليم التاريخية عن غيرها .

وبالرغم من تلك الجهود التي بذلت من قبل إسبانيا إلا أنها لم تسلم من الوقوع في فخ المطالب الإنفصالية التي عكست حالة اللاإستقرار في إسبانيا.

الهوامش :

1 – ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد 5 . بيروت : دار صادر ، 1992 .ص:84 .

2- etienne gillon .claude noveau . jean – lauis moreau :plurictionnaire larousse .paris : librairie larousse . 1977. P 1304 .

3 – barry buzan . people ,state and fear . london :wheasheaf books ,1983 .p : 239 .

4 – مجموعة مؤلفين ؛ المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية . الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1985 . ص : 418 .

5 – عطا حسن صالح زهرة ؛ " نظرية الأمن القومي الإسرائيلي" . أطروحة دكتوراه . (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، 1985) . ص : 58 .
6 – حامد ربيع ؛ نظرية التطور السياسي . القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، (د،ت ،ن) . ص : 30 .
7 – علي الصاوي ؛ " الأبعاد الداخلية لمفهوم الأمن القومي في مصر من 1974 – 1981 " .رسالة ماجستير.(جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1988) ص ص : 194 – 197 .
8 – إكرام عدنني ؛ سوسيولوجيا الدين و السياسة عند ماكس فيبر . لبنان : منتدى المعارف ، 2013 . ص : 148 .
9 – على الصاوي ؛ المرجع السابق . ص : 242 .
10 – جون استيوارت ميل ؛ أسس الليبرالية السياسية .تر: إمام عبد الفتاح إمام ، ميشيل متياس . القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1996 . ص: 107 .
11 – حسام الدين علي مجيد ؛ إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر جدلية الاندماج و التنوع .بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010 . ص :214 .
12- المرجع نفسه ، ص: 104 .
13-Kymilka ; « liberalism and minority rights : an interview ratio juris » journal :vol 12 no2 . january ,1999 . p :148 .
14 – لاري دايموند؛ الديمقراطية : تطويرها و سبل تعزيزها .تر: فوزية ناجي جاسم الدفاعي . بغداد :دار مأمون للترجمة و النشر ،2005 .ص :82 .
15 – رونالدل واتس ؛الأنظمة الفدرالية .تر :غالي برهومة ،مها بسطامي ،مها تكلا .أوتاوا :منتدى الاتحادات الفدرالية ،2006 .ص ص:25،24 .
16 –حسام الدين علي مجيد ؛"التعددية الثقافية و مستقبل الدولة الأمة الكندية مقاربة لحالة العراق".المستبقل العربي .ص 104 .متحصل عليه :
www .caus.org.ib/pdf/../mustaqbal.426 –housamaldi.
17 – نفس المرجع م الصفحة .
18 – ويل كيملكا ؛أوديسا التعددية الثقافية :سبر السياسات الدولية الجديدة . ج2 تر :إمام عبد الفتاح إمام .الكويت :المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ،جويلية 2011 . ص:281 .
19 – حسام الدين علي مجيد ؛ إشكالية التعددية الثقافية في الفكر المعاصر . المرجع السابق .ص:286 .
20 – ويل كيملكا ؛ أوديسا التعددية الثقافية : سبر السياسات الدولية الجديدة .ج1 .تر: إمام عبد الفتاح إمام .الكويت :المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ،2011 .ص:83 .
21 - حسام الدين علي مجيد ؛"التعددية الثقافية و مستقبل الدولة الأمة الكندية مقاربة لحالة العراق".المرجع السابق .ص ص:.110،109
22- علي راتانسي؛التعددية الثقافية .تر: لبنى عماد تركي .مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة ،2013 .ص ص :25،24 .
23 – محمد علي مداح ؛"مشكلة الباسك بين الاستقلال و الحكم الذاتي ".السياسة الدولية .القاهرة : مركز الأهرام، 1980 .ص:154 .
24 – غازي شنيك؛النظام السياسي في المملكة الاسبانية .الأردن :إصدارات شنيك ،2000 . ص: 69.
25 – خوس إكستراك كوتلاي ياغمور ؛أوربا الغنية بلغاتها :توجهات في السياسات و الممارسات من أجل التعددية اللغوية في أوربا .بريطانيا :المجلس الثقافي البريطاني،نوفمبر،2012 .ص:201 .
26 – المرجع نفسه .ص:214 .
27- نفس المرجع و الصفحة .